



سياسة المدرسة في التشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي

للعام 2026-2027

المقدمة

في ظل الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، وتأثيرها الكبير على حياتنا اليومية، تدرك مدرستنا أهمية تعزيز بيئة تعليمية آمنة ومحترمة للجميع. ومن هذا المنطلق، تلتزم المدرسة بوضع إطار واضح، وسياسة صارمة للتعامل مع حالات التشهير أو الإساءة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لضمان حماية جميع أفراد المجتمع المدرسي، بما في ذلك: الطلاب، أولياء الأمور، والمعلمين.

تسعى هذه السياسة إلى توعية جميع الأطراف بأهمية السلوك المسؤول عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي، وترسيخ قيم الاحترام المتبادل، إلى جانب توفير الإجراءات اللازمة للتعامل مع أي انتهاكات قد تحدث. الهدف الأساسي هو تعزيز ثقافة إيجابية، وحماية سمعة الأفراد والمؤسسة التعليمية من أي ضرر قد ينجم عن الاستخدام غير المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي.

أهداف السياسة

1. الحد من حالات التشهير والإساءة الرقمية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع المدرسي عبر منصات التواصل الاجتماعي، بما يضمن بيئة تعليمية آمنة ومحترمة.
2. رفع مستوى الوعي لدى الطلبة والكادرين التعليمي والإداري وأولياء الأمور حول مخاطر السلوكيات المسيئة عبر الإنترنت، والآثار النفسية والاجتماعية والقانونية المترتبة عليها.
3. ترسيخ ثقافة الاحترام والمسؤولية الرقمية داخل المجتمع المدرسي، من خلال تعزيز قيم التسامح، وضبط النفس، والامتناع عن نشر أو تداول المحتوى المسيء أو المضلل.
4. تفعيل آليات الرصد والكشف المبكر عن حالات الإساءة أو التشهير، وتوفير قنوات آمنة وسرية للإبلاغ، بما يضمن التدخل السريع والدعم المناسب.
5. تطبيق الإجراءات التربوية والتأديبية وفقاً للسياسات المعتمدة بحق من يثبت تورطه في التشهير أو الإساءة الرقمية، بما يحقق الردع ويعزز العدالة التربوية.
6. تعزيز التعاون مع الجهات المختصة وأولياء الأمور لضمان حماية الطلبة من الانتهاكات الرقمية، وتكامل الجهود التوعوية والتربوية داخل المدرسة وخارجها.



المبادئ الأساسية

1. **الوقاية أولاً** تُعد التوعية والتثقيف الرقمي حجر الأساس في الحد من سلوكيات التشهير الإلكتروني الضارة، مع تعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي.
2. **السرية** تُراعى السرية التامة في التعامل مع أي واقعة تشهير أو إساءة رقمية، حفاظاً على خصوصية الطالب أو أي فرد من المجتمع المدرسي، ومنع انتشار الأضرار.
3. **المصلحة الفضلى للطالب** تُؤخذ بعين الاعتبار في جميع التدخلات والإجراءات المرتبطة بحوادث التشهير الإلكتروني، بما يضمن حماية الطالب ودعمه تربوياً وتقنياً ونفسياً.
4. **المساءلة** يخضع كل من يثبت تورطه في أي شكل من أشكال التشهير أو الإساءة عبر مواقع التواصل الاجتماعي للمساءلة وفقاً للوائح المدرسية والقوانين المعمول بها، بما يحقق العدالة الرقمية ويعزز الانضباط

الوقاية والتوعية

تهدف المدرسة إلى الحد من ظاهرة التشهير الرقمي وتعزيز ثقافة الاحترام والمسؤولية من خلال مجموعة من الإجراءات التوعوية والوقائية:

1. **تنفيذ حملات توعوية دورية داخل المدرسة** تتضمن ملصقات إرشادية، عروض تقديمية، ومبادرات طلابية تهدف إلى نشر ثقافة الاستخدام المسؤول للتواصل الرقمي، والتأكيد على مخاطر التشهير والإساءة الإلكترونية.
2. **إدماج مفاهيم التشهير الرقمي ضمن الأنشطة الصفية واللاصفية** لتعزيز وعي الطلبة حول الآثار النفسية والاجتماعية للتشهير، وتمكينهم من التصدي للسلوكيات المسيئة.
3. **تنظيم ورش عمل ومحاضرات تثقيفية بالتعاون مع الجهات المختصة** مثل شرطة دبي وهيئة تنظيم الاتصالات، لتقديم محتوى مناسب للفئات العمرية المختلفة، يوضح الجوانب القانونية والنفسية للتشهير الرقمي.
4. **تدريب الكادر التعليمي والإداري** على رصد سلوكيات التشهير والإساءة الإلكترونية، وتزويدهم بآليات التدخل التربوي السليم، لضمان التعامل المبكر والفعال مع الحالات.
5. **إشراك أولياء الأمور في برامج التوعية الرقمية** من خلال نشرات تثقيفية ولقاءات دورية، لتوعيتهم بمخاطر التشهير وأهمية متابعة سلوك أبنائهم الرقمي، وتعزيز دور الأسرة في الوقاية والدعم.
6. **تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين** لتقديم جلسات إرشادية فردية وجماعية، ومعالجة الآثار النفسية الناتجة عن التشهير، وتوفير بيئة آمنة للطلبة للتعبير عن مشاعرهم.
7. **إطلاق مبادرات طلابية قيادية** لتمكين الطلبة من نشر الوعي بين أقرانهم، وتعزيز ثقافة المسؤولية الجماعية في مكافحة التشهير وحماية المجتمع المدرسي رقمياً.



الرصد والكشف المبكر

تُولي المدرسة أهمية بالغة لعمليات الرصد والكشف المبكر، باعتبارها خطوة أساسية في الوقاية من التشهير الرقمي، وضمان بيئة تعليمية آمنة ومحترمة. ويتم ذلك من خلال:

- المتابعة المستمرة لسلوك الطلبة في البيئة الرقمية المدرسية، مع التركيز على رصد أي محتوى أو تفاعل إلكتروني قد يشير إلى وجود سلوك تشهيري، مثل نشر صور أو تعليقات مسيئة، تداول إشاعات، أو استخدام المنصات الرقمية للإهانة أو التشويه.
- استقبال البلاغات بسرية تامة من قبل منسق حماية الطفل أو الأخصائي الاجتماعي والنفسي، مع ضمان حماية خصوصية الطالب المتضرر أو المتورط، وعدم تعريضه لأي وصم أو تمييز اجتماعي أو رقمي.
- إجراء لقاءات فردية مع الطلبة المعنيين بالحالة، وتشمل هذه اللقاءات:
 - الحفاظ على السرية التامة من قبل الأخصائي الاجتماعي أو النفسي، وبمشاركة منسق الحماية.
 - استخدام أدوات تقييم تربوية ونفسية مثل تحليل المحتوى الرقمي أو استبانات السلوك الإلكتروني.
 - الاستماع للطلاب باحترام وحيادية لفهم دوافعه وسياق السلوك الرقمي.
 - تحليل البيئة المحيطة بالطالب (الأسرة، الأصدقاء، المحتوى الرقمي، المدرسة) لتحديد مصادر التأثير.
 - تحديد نوع التدخل المناسب بناءً على نتائج التقييم، مثل جلسات إرشادية، إشراك ولي الأمر، أو تحويل الحالة للجهات المختصة مثل شرطة دبي أو هيئة تنظيم الاتصالات.

الالتزامات والإبلاغ

يتوجب على جميع العاملين في المدرسة من أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية والفنية وفرق الخدمات المساندة (بما في ذلك المعلمون، الإداريون، الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون، موظفو الأمن، وعمال المدرسة)، الالتزام برصد أي مؤشرات سلوكية أو نفسية قد تُشير إلى وجود خطر محتمل يهدد سلامة الطالب. ويشمل ذلك التدخل الأولي والتعامل التربوي السليم، مع ضرورة الإبلاغ الفوري عن أي حالة مشتبهاً بها أو مؤكدة تتعلق بسلوكيات تشهير إلكتروني أو نشر مواد مسيئة لرموز الدولة أو الأفراد أو المؤسسات، وفقاً للإجراءات المعتمدة في السياسة المدرسية.



أعضاء سياسة التشهير عبر وسائل التواصل الإجتماعي

الأدوار والمسؤوليات في سياسة التشهير عبر وسائل التواصل الإجتماعي

➤ إدارة المدرسة

1. متابعة ورصد أي حالات تشهير إلكتروني تمس أفراد المجتمع المدرسي.
2. اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة وفقاً للسياسات المعتمدة.
3. التنسيق مع الجهات القانونية المختصة عند الضرورة.

➤ منسق حماية الطفل (Child Protection Officer)

1. استقبال البلاغات بسرية تامة والتعامل معها وفقاً لبروتوكولات الحماية.
2. إعداد تقارير دورية حول الحالات والتدخلات.

➤ الكادر الإداري والمعلمون

1. التبليغ الفوري عن أي محتوى تشهيري يتم رصده أو الإبلاغ عنه.
2. توعية الطلبة بمخاطر التشهير وآثاره النفسية والاجتماعية والقانونية.

➤ أولياء الأمور

1. التعاون مع المدرسة في معالجة حالات التشهير.
2. توعية الأبناء بأهمية احترام الآخرين وعدم الانخراط في سلوكيات مسيئة.

➤ الطلاب

1. الالتزام بالسلوكيات الرقمية الإيجابية واحترام الآخرين.
2. الامتناع عن نشر أو تداول أي محتوى مسيء أو تشهيري.
3. الإبلاغ عن أي حالة تشهير يتعرضون لها أو يشهدونها

➤ الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون

1. تقديم الدعم النفسي للطلبة المتأثرين بحوادث التشهير.
2. تنفيذ برامج توعية حول احترام الآخر والمسؤولية الرقمية.



إجراءات التبليغ والتعامل مع الحالات

➤ خطوات التبليغ داخل المدرسة :

1. رصد المؤشرات يتعين على الكادر التعليمي والإداري، بالإضافة إلى المرشدين الاجتماعيين والنفسيين، متابعة سلوك الطلبة في البيئة الرقمية والانتباه لأي علامات قد تدل على تعرضهم لمخاطر سيبرانية مثل الإساءة الإلكترونية أو التشهير، أو تداول محتوى سيء.
2. الإبلاغ الداخلي عند الاشتباه، يجب التبليغ الفوري لمنسق حماية الطفل أو إدارة المدرسة وفقاً للآلية المعتمدة، لضمان التدخل السريع والفعال.
3. توثيق الحالة يتم تسجيل كافة التفاصيل المتعلقة بالحالة بسرية تامة، مع الحفاظ الكامل على خصوصية الطالب، وفقاً للسياسات المعتمدة لحماية البيانات.
4. التواصل الخارجي في الحالات التي تستدعي تدخلاً رسمياً، مثل الانتهاكات الجسيمة أو التهديد المباشر لسلامة الطالب أو زملائه، يتم التواصل مع الجهات المختصة لضمان الحماية واتخاذ الإجراءات اللازمة.

➤ قنوات التبليغ الرسمية خارج المدرسة:

تلتزم المدرسة بإبلاغ الجهات المختصة خارج نطاقها في حال رصد حالات التشهير عبر وسائل التواصل الاجتماعي الجسيم، أو في حال استمرار السلوك الضار رغم التدخل المدرسي، أو عند وجود خطر مباشر يهدد سلامة الطالب أو زملائه. ويتم التواصل مع الجهات الرسمية المعنية وفقاً للتشريعات الوطنية المعمول بها، عبر القنوات التالية:

- وزارة الداخلية – الخط الساخن لحماية الطفل 116111 :
- هيئة تنظيم الاتصالات – مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (aeCERT)
- شرطة دبي – قسم الجرائم الإلكترونية 901 :
- مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال 800111 :

التقييم

تُراجع هذه السياسة سنوياً من قبل لجنة مختصة، ويتم تحديثها بناءً على المستجدات القانونية والتقنية، مع إشراك المعنيين من الكادر التعليمي والطلبة وأولياء الأمور لضمان فعاليتها واستمراريتها، ومواكبتها لأحدث التحديات السيبرانية